جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
المقرر الدراسي: الفكر السياسي القديم والوسيط
استاذ المادة: م.م ايسر عويد محمد

المحاضرة الثانية:

المبحث الأول

دولة المدينة في أثينا

إذا ما أريد تفهم البيئة السياسية للفلسفة اليونانية فانه يتحتم علينا أن نقدم تصوراً سليماً للحياة السياسية في دولة مدينة اثينا بالذات لاعتبارات متعددة أهمها : ان اثينا شهدت اروع التجارب في ممارستها للحياة السياسية ، وهي دون غيرها من المدن اليونانية قد اخذت بأكبر قسط من المفاهيم الديمقراطية ومن الحرية السياسية وسيادة القانون ، ولأن المعلومات التاريخية عنها متوافرة ، كما أن حياة سقراط وفلسفة افلاطون وأرسطو هي بمثابة تصور للحياة السياسية في أثينا او رد فعل ونقد لها ، أو محاولة التوصل إلى صورة أكمل مما هو كائن للوصول إلى ما يجب أن يكون، ولاشك أن في كل هذه المعطيات يكمن السبب في أن صورة اثينا القديمة تثير اهتماما بالغاً في نفوس اصحاب العقول ، ذلك لانها صورة لثقافة شعب ، انها ليست صورة فئة ارستقراطية تضفي من روحها السامية رونقا على الجماهير التي تسيرها ثم تتركها كما هي دون تكوين صحيح ، وليست هي ، أيضا ، بصورة ديمقراطية متطرفة جمة النشاط ولكنها عديمة الذوق ضيقة العقل مفتقرة إلى النبل، آنها صورة طبقات دنيا ومتوسطة ارتقت بأنسانيتها إلى ارفع مستوى بلغته امثال هذه الطبقات .. هذا كتب ايزوقراط Isocrates عن هذه المدينة قبل ما يزيد عن الالفني عام قائلا : لقد تقدمت اثينا في شوطها وخلفت بقية العالم وراءها بمراحل في الفكر والتعبير حتى اصبح تلاميذها اساتذة الدنيا ، وجعلت اسم اليونان مميزا لا لجنس من الاجناس بل لقدرة عقلية . كما جعلت لقب اليونان شارة للعلم لا دليلا على اصل جنسي مشترك. واثينا ، بعد ذلك ، مدينة صغيره لا يزيد عدد سكانها عن الأربعمائة الف نسمة » وهي أبعد مدينة شرقية

من المدن اليونانية تتمتع بموقع جيد . فقد كانت الباب الذي يخرج منه اليونانيون الى مدن آسيا الصغرى ، وعن طريقها كانت تلك المدن الكبرى نرسل شعاع حضارتها وترفها إلى بلاد اليونان اليافعة) وينقسم سكان أثينا إلى ثلاث طبقات رئيسة تختلف كل منها عن الأخرى ، سياسيا وقانونية واجتماعية . وهذه الطبقات هي

١- **طبقة الأرقاء** : تمثل هذه الطبقة قاعدة الهرم الاجتماعي لمدينة اثينا ، ونسبة افرادها إلى المجموع العام للسكان الثلث أن نظام الرق كان معترفا به كدعامة اقتصادية تعارف عليها سكان الجزر اليونانية القدامى عموما ، إلا أن الأرقاء كانوا محرومين من مظاهر المشاركة في الحياة السياسية . فهم مجرد واشياء ، وبالتالي يحل بيعهم وتأجيرهم وحتى اعارتهم . وعلى ذلك لا يملك الرقيق شخصية قانونية وبالتالي لا يتزوج او يمتلك ، كما لا يمكن مقاضاته لان المقاضاة ، في العادة ، تكون ضد مالكه الذي يملك حرية التصرف بعبده بكل الطرق باستثناء حياة ذلك العبد وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان الانتاج الاقتصادي للارقاء مما لايستطيع المجتمع الاثيني كله ان يستغني او يستعيض عنه ، حتى ان ارسطو شبههم بالجد او المادة الملازمة السيطرة الروح وحركاتها وانتاجها . فالنظرية السياسية للاغريق ، اذن ، تعترف وتسلم بنظام الرق ، إذ بنظر أرسطو ، إن العبد هو « ملكية أداتية حية » . « إذ إن جميع الكائنات ، منذ اللحظة الأولى لولادتها منذورة بالفطرة ، إن جاز التعبير ، بعضها ليأمر والآخر ليطيع » . وعند اعتبار العبد من وجهة نظر الطبيعة ، فإنه يكون للسيد كالجسد للتنفس . « إن جميع أولئك الذين ليس لديهم ما يقدمونه لنا أفضل من استعمال جسدهم وأطرافهم فإن الطبيعة حكمت عليهم بالاسترقاق ؛ ومن الأفضل لهم أن يخدموا من أن يتركوا لشأنهم . وبكلمة ، إنه عبد بالطبيعة ذلك الذي قل حظه من النفس والوسائل فحمله ذلك على أن يتبع الآخرين » . . يبقى أن نشير إلى أن الاسترقاق يمكن أن ينتهي باحدى الوسائل الآتية : اما قيام العبد بشراء نفسه ، أو تنفيذا لوصية السيد بتحرير عبده ، أو قيام هذا السيد في حياته بتحرير العبد ، أو قيام الدولة بذلك الخدمات خاصة قدمها أو قام بها العبد.

٢- طبقة الأجانب : تضم هذه الطبقة جميع الاثينيين الذين لم يولدوا (لا هم آباؤهم) في أثينا ، ولم يتعلموا طبقا لمناهجها التربوية والتعليمية . وحتى أولئك الذين يثبت إلى من وصموا سابقا بصفة الأجنبي فانهم يظلون اسرى ذلك المفهوم الطبقي ، ولايتمتعون ، قانون ، بصفة المواطنة

الأثينية على الاطلاق . ان اعضاء هذه الطبقة وان منحوا حرية مزاولة التجارة إلا أنهم – من الناحية الأخرى – كانوا محرومين ، كالرقيق ، م حق المشاركة في الحياة السياسية للمدينة بالرغم من كونهم أحراراً ، وعدم تضمن هذا الحرمان لأي مساس بمكانتهم الاجتماعية . ان عدد أفراد هذه الطبقة كان كبيرة في أثينا بسبب ما كان لهذه المدينة من نشاط تجاري واسع .

٣– طبقة المواطنين الأحرار : هي الطبقة الوحيدة التي تمتعت بحق الاسهام في الحياة السياسية للمدينة . وكان لأعضائها الأهلية الكاملة لتولي الوظائف العامة والمشاركة في شرف الانضمام إلى الجيش وقياداته . إن مزاولة الأعمال العامة والمشاركة في تحمل اعباء الدولة كان شرفا للمواطن الاثيني الذي لم يكن يبحث عن حقوق قانونية ودستورية بقدر ماكان يسعى للحصول على شرف تأدية واجبات مجتمعه ، وهكذا فان صفة المواطن هذه تصبح امتيازاً يخلع على صاحبه عضوية المدينة وتؤهله لحد ادنى من المشاركة في النشاط السياسي وفي الشؤون العامة . وهذا القدر من المساهمة لم يجاوز، احيانا مجرد حضور المواطن اجتماع المدينة، وهو اجتماع تتفاوت اهميته تبعا لمدى الديمقراطية السائدة ، وقد يتضمن ، احيانا أخرى ، صلاحية متفاوتة لتولي الوظائف العامة ؛ ولهذا ذهب ارسطو الى أن الصلاحية لتولي وظائف المحلفين هي افضل معيار لصفة المواطن . ويلاحظ أن عدد الوظائف التي يصلح المواطن لشغلها كان متغيرة تبعا لدرجة الديمقراطية المطبقة في المدينة . ويجب الانتباه إلى أن صفة المواطنة بالنسبة للإغريقي لم تكن تعني غير المشاركة والاسهام ، بقدر معين ، في الحياة العامة . في حين أن المواطنة في العصر الحديث ليست كذلك . اذ ان الدولة الحديثة تجعل المواطن شخصا يرتب له القانون حقوق معينة ومثل هذا يقدر عدد الأجانب في اثينا بحوالي خمسة وأربعين الف شاب واذا ما اضيف اليهم الأطفال فان الرقم سيرتفع الى تسعين الف شخص .

الوضع كان ادنى للقبول عند الرومان منه لدى الأغريق الذين لم تكن المشكلة في نظرهم كيف ييسر للفرد الحصول على حق خاص به ، بل كيف يضمن لهذا الفرد المكان الصالح له وتنسحب صفة المواطنة في أثينا ، عموما ، على أولئك الذين يتوافر فيهم شرطان اساسيان هما

١– الميلاد لأب وأم اثينيين .

٢- والبالغين من العمر ثمانية عشر عاما وقيدت اسماؤهم في السجلات المعدة لذلك في خلال العام الأول لميلادهم ، وتم التحقق من هذا القيد عند بلوغهم سن السادسة عشر ، وتأسيسا على ذلك لايكون مواطن كل من لم يكن من اب وام اثينيين أو منها ولكنه لم يقيد في خلال العام الأول لميلاده ، أو سقط قيده لسبب ما ولم يستطيع الاثبات ، او ولد لأم أجنبية أو بدون زواج ومع ذلك فان شروط المواطنة هذه كان يتم تجاوزها احيانا : فقد قرر « سولون ، منح الجنسية للأجانب الذين توافرت فيهم شروط معينة ، الا ان هذا الاجراء مالبث ان أبطل . وفي القرن الخامس وقعت بعض حالات التجنس لاسباب شخصية او كمكافئة عن خدمة اقتصادية أو عسكرية ، وفي هذه الأحوال نجد هؤلاء المتجنسين يحتفظون بجنسيتهم الأصلية إلى جانب الجنسية الجديدة. هذا التوضيح للتقسيم الطبقي الذي كان سائدة في أثينا يدفعنا إلى التساؤل عن التنظيمات السياسية ، أو بعبارة أدق المؤسسات السياسية التي وجدت فيها ايضا . في هذا المجال يمكن القول أن المؤسسات السياسية التي طبعت حياة اثينا السياسية هي :

ا- الجمعية - المؤتمر العام - تجد الديمقراطية الاثينية تعبيرها في تكوين التنظيمات الحكومية الفريدة والتي من بينها الجمعية أو المؤتمر العام . وتضم هذه الجمعية جميع المواطنين الاثينيين الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين الثامنة عشر والعشرين عامة وهي ندوة شعبية تجتمع بانتظام عشر مرات في السيئة على الأقل (١٨) ، كما كانت تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة المجلس الذين ينبثق عنها . وقرارات هذه الجمعية تشبه التشريعات الحديثة التي تصدر عن السلطة العامة بأسرها ، والتي تستمد وجودها السياسي من الشعب . على أن ذلك لا يعني أنها (الجمعية) قد مارست بالفعل شؤون السياسة العامة ، أو أنها كان مفروضاً فيها أن تمارسها او ان تناقش وسائلها . فالديمقراطية المباشرة بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله خرافة سياسية أكثر من كونها نظاما من نظم الحكم . يضاف إلى ذلك أن نظام الجمعية هذا كان متبعة في جميع المدن اليونانية ، الديمقراطية منها أو الأرستقراطية ، وانها كانت تتمتع بنصيب قليل من السلطة الفعلية . واختصاصات الجمعية أو المؤتمر العام ، كانت تتلخص في وضع القوانين وتعيين القضاة ومحاسبتهم على تصرفاتهم ، والرقابة على الموظفين ، وتقرير أمور الحرب والسلم ، وعقد المعاهدات ، ومراقبة التصرف في الميزانية ، وفرض الضرائب إلى غير ذلك من المواضيع ذات الصبغة العامة الشاملة . هذا يعني أنه استقرت في الجمعية وبشكل دستوري معظم السلطات

العليا للدولة : السلطة التشريعية ، الرقابة على السياسة الخارجية ، السيطرة عن سلطة التنفيذ، غير أن هذه السلطات كانت تضيق في المدن غير الديمقراطية ، كما أن اجتماعات الجمعية في مثل هذه المدن كانت نادرة وقراراتها ذات صفة استشارية فقط . إن رقابة الجمعية أو المؤتمر العام لتصرفات الموظفين تدفعنا لتحديد الطريقة التي يتم بموجبها اختيارهم فقد كانت الوظيفة الواحدة تسند إلى هيئة من عشر افراد تختار كل واحد منهم احدى قبائل اثينا العشر ، ويتم ترشيح هؤلاء من قبل الاقسام الادارية المائة (Demes) التي تتألف منها أثينا ، وتتم المفاضلة بينهم عن طريق الاقتراع . وهنا نلاحظ ميزة الفكر السياسي اليوناني : وهي اعتبار القيام بالوظيفة العامة شرف لكل مواطن أثيني ، وحتى تتاح الفرصة أمام كل أو اكبر عدد منهم لنيل . هذا الشرف ، فان المواطن لم يكن ليتولى وظيفة عامة أكثر من مرة واحدة في حياته . يستثنى من ذلك عشر مناصب، خاصة هي مناصب القواد العسكريين (مجلس القيادة الذين يتمتعون بصفات ومواهب معينة تستدعي استمرارهم في مناصبهم تلك) ومن ابرز الامثلة على اصحاب مثل تلك المواهب القائد الأثيني بركليز Pericles الذي اكتسب بمواهبه القيادية ثقة الجميع واحترامهم .

٢- **مجلس الخمسمائة:** مجلس الخمسمائة هو بمثابة اللجنة المركزية للجمعية أو المؤتمر العام وهو الجهاز الحكومي الدائم الذي يعمل بين دورات انعقاد الجمعية ويدير نشاطات ذلك الجسد السياسي عند انعقاده ، ويتكون المجلس من خمسمائة مواطن يمثلون قبائل أثينا العشر ، وتكون مدة العضوية فيه سنة واحدة فقط . ولما كان من العسير اضطلاع كل اعضاء المجلس بمسؤولية الاشراف على الأجهزة الادارية والتنفيذية للدولة ، فقد اتفق الأثينيون على تولي ذلك الأشراف بالتناوب ، بحيث بحكم ممثلو كل قبيلة (البالغ عددهم خمسون ممثلا) من القبائل الرئيسية العشر لمدة عشر أيام السنة (اي ستة وثلاثون يوما) يشاركهم ممثل عن كل قبيلة أخرى أي بمجموع تسعة وخمسين عضوا ، ثم يختار هؤلاء من بينهم عضوا ، يتولى الرئاسة ، بحكم أثينا ليوم واحد لايتكرر مدى حياته . وتنحصر مسؤوليات مجلس الخمسمائة في سلطاته التشريعية حيث كان يقترح القوانين لعرضها على الجمعية ، وهو يزاول أيضا الاشراف على المهام التنفيذية (فيراقب تنفيذ مشروعات الدولة وقوانينها) والادارية الروتينية ، ويقوم بالاتصال بالهيئات السياسية الاجنبية ، وتنفيذ احكام المحاكم – وان كان احيانا وفي بعض القضايا

الخاصة يشكل من نفسه محكمة تصدر الحكم وتنفذه ، والاشراف على جمع الضرائب ، ومراقبة ادارة الأموال العامة . فالمجلس ، طبقا لهذا الواقع ، يمزج بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويستخدمها بفعالية .

ورغم كل مظاهر السلطة هذه فان المجلس كان يخضع لسيطرة الجمعية : فمقترحاته يمكن أن ترفض من قبلها ، ومواضيع التشريع والتنفيذ والقضاء المهمة كان لابد من تقديمها اليها ، ولم يكن هناك ما يمنع الجمعية من تعديل المشروعات المقترحة او اضافة بعض المواد الملحقة بها . يضاف إلى كل ذلك أن الأمور المتعلقة بسلامة الدولة – اعلان الحرب ، شؤون السلم ، امتداد القوانين ، فرض ضرائب جديدة – كانت من اختصاص الجمعية على الأقل من الناحية الشكلية

٣– **المحاكم:** تتشكل المحاكم عن طريق اختيار كل وحدة من وحدات اثينا الادارية المائة لستين مرشح يمثلونها في الهيئة القضائية ، ومن بين الستة آلاف عضو تتعين (عن طريق القرعة) الأماكن التي يعمل بها كل عضو والقضايا التي ستدخل ضمن اختصاصه . ويتراوح عدد اعضاء المحكمة بين ٢٠١ عضوة إلى ٥١ عضوا . وبشترط فيمن يتولى منصب قضائيا ان يكون حسن السيرة حكيمة ولايقل عمره عن الثلاثين عاما . وقد كان لاعضاء هذه المحاكم صفتان : صفة المحلفين وصفة القضاة Judes and Juries . فاذا انعقدت الهيئة في صورة محلفين وأصدرت حكما بعدم ادانة المتهم اعتبرت القضية منتهية ، اما اذا صدر الحكم عنها بالادانة فانها تعود الى الانعقاد كهيئة قضاة وتكون احكامها في هذه الحالة قطعية غير قابلة للطعن أو الاستئناف ، وللمحاكم الأثينية الحق في التدخل في شؤون الموظفين الاداريين والاشراف على تصرفاتهم عن طريق مراجعة اعمالهم وتصرفاتهم المالية عند انتهاء مدد خدمتهم . كما كان لها حق تقرير صلاحية الموظفين عند بدء تعيينهم . غير ان رقابة المحاكم هذه لاتمتد إلى قادة الجيش ، كان من الممكن اعادة انتخابهم وبالتالي فقد تحرروا من تلك الرقابة ، على الاقل ، لفترة أطول من الموظفين العاديين .

وقد امتدت رقابة المحاكم إلى القوانين والتشريعات ذاتها ، حيث كان يحق للمواطن الاثيني مقاضاة القانون نفسه ، والطعن ببطلان تشريع معين مما قد يترتب عليه ايقاف العمل بذلك القانون لحين صدور حكم المحكمة .ن اقرار هذا الحق قد اعطى للمحاكم ، بصورة غير مباشرة ، سلطة اخرى هي فالمحكمة التي تستطيع أن توقف العمل بقانون وان تعدل فيه ، انما تتخطى

حق مبدأ رقابة دستورية القانون إلى ممارسة حق التشريع ذاته . ولعل مثل هذه الظاهرة لم تتكرر في ممارسة الدول الأغريقية الأخرى .

أن تعدد صلاحيات المحاكم هذه يعني أن هذه الهيئات قد تعدت باختصاصاتها مسألة الاقتصار على الفصل في قضايا الأفراد والمدنية والجنائية إلى مزاولة اختصاصات أقرب إلى العمل التنفيذي والتشريعي منها إلى القضاء ، أن هذه الهيئات ، اضافة إلى اعتبارها مظهرة لامتداد رقابة الشعب على القضاة والقانون ، قد بلغت مكانة لايمكن ان تقارن بها مكانتها اليوم في أية حكومة متحضرة ، وهكذا فان الممارسة الواقعية للحياة السياسية في دولة أثينا قد أتاحت تداخلا وظيفية لمنظماتها ومؤسساتها ، حيث لم تقتصر أي وحدة من المؤسسات الثلاث (الجمعية ، مجلس الخمسمائة ، المحاكم) على وظيفة وأحدة تشريعية او تنفيذية أو قضائية ، بل كانت هذه الوظائف جميعاً متداخلة بصور شتى . واذا كانت الثقافة العامة والخيرية في حياة المواطن هما شرطان لصلاحيته للمشاركة في الحياة العامة لدولته دون تخصص في التدريب والتعليم بوظيفة محددة ، كان ذلك التداخل في الوظائف امراً ليس بمستغرب ، فالمهم هو تحقيق عنصر المشاركة في نشاطات الدولة كافة وعلى اساس هذه المشاركة يكون تقييم المواطنة الحقة لابناء مجتمع المواطنين ذاك.

مع كل ما تقدم فلا بد من القول انه في حقيقة الامر لم يكن هناك ديمقراطية بالمعنى المفهوم في وقتنا الحاضر، مما دعا البعض لنبذها ومهاجمتها ، لأن عدد العبيد في أثينا بلغ (٥٠٠٠٠) من أصل (٤٠٠,٠٠٠) من السكان وكانوا مجردين من الحقوق السياسية من أي نوع ، ومن بين الأحرار البالغ عددهم (١٥٠٠٠٠) لم يتمكن سوى عدد قليل منهم من تمثيل أنفسهم في الجمعية العامة حيث كانت تبحث وتقرر سياسة الدولة . ومع ذلك فإن هذه الديمقراطية التي كانت لديهم ، كانت ديمقراطية تامة و متقنة ولا مثيل لها . لقد كانت (الإكسليريا) أو الجمعية العامة المصدر الأعلى للسلطة ، والجهاز الرسمي الأعلى في الدولة . وكانت (الديكاستريا) أو المحكمة العليا تتألف أكثر من الألف الأعضاء . (لجعل الرشوة متعذرة وباهظة التكاليف) وكانت تختار حسب الحروف الأبجدية من سجل جميع المواطنين . لذلك لا يمكن لا نجد نظاما أكثر ديمقراطية من هذا النظام الذي عرفته أثينا في تلك الحقبة .